Iraqi Institute For Dialogue
للحوار

سلسلة الملف ١

أعادة بناء الدولة
صياغات الحل

المعهد العراقي للحوار

سلسلة الملف

اسم الكتاب : **أعادة بناء الدولة - صياغات الحل -١-**

اعداد : **د . علي عبد الامير**
جمال ناصر
عباس راضي العامري

الناشر : المعهد العراقي للحوار

الطبعة الثانية : ٢٠٢١

© جميع الحقوق محفوظة

يحتفظ المعهد بحقوق ملكيته للمواد المنشورة ، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونيًا أو ورقيًا الحصول على موافقة المعهد مع الإشارة إلى جهة النشر .

المعهد العراقي للحوار

أعادة بناء الدولة

صياغات الحل

-١-

المقدمة

عباس راضي العامري

مدير التحرير

«حين نتحدث عن بناء الدول يتعين علينا التمييز بين الدولة والنظام السياسي والسلطة ، رغم إن عبارة بناء الدولة أو إعادة بنائها قد تشمل الجميع ، مرة على وجه العموم والتعميم ومرة على وجه الخصوص والتخصيص»

ماذا نعني بـ (إعادة بناء الدولة)؟

هل يعني مفهوم إعادة البناء الهدم ثم البناء ، أم إن الترميم يقع في سياق المعنى نفسه؟

إن القيام بتأسيس يبتني على رؤية خاصة ويُحدث تغييراً جذرياً في بنية وثقافة المجتمع وإعادة هيكلة نظامه السياسي والاقتصادي والإداري . . . الخ ، يسمى - حسب المختصين- «إعادة بناء الدولة» ويصنف المختصون المتغيرات التالية كأهم ما تضمنته عمليات إعادة بناء الدول سياسياً في بلدان العالم الثالث :

- «بناء سلطة سياسية شرعية مقبولة لدى المحكومين .
- تطوير المؤسسات و الأبنية السياسية .
- الفصل بين الوظائف السياسية والتي تتضمن ربط عملية توزيع القوة وبناء الدولة .
- توسيع المشاركة السياسية في المجتمع ، وربط المشاركة بالمساواة بين الأطياف السياسية المختلفة» .
- ما الظروف التي تجعلنا نناقش موضوعة «إعادة بناء الدولة»؟

المتتبع للوضع العراقي ، سوف يكون مضطراً للتوقف عند مجموعة أسئلة ، نلخصها فيما يلي :

-١-

بعد قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ وبشكل يمكن القول أنها اتجهت نحو أن تكون «دولة» ، قام البعثيون بهدم كل ما من شأنه أن يؤسس إلى ذلك وابتدأوا بهدم البنية المجتمعية للعراق وزرعوا بذور الفرقة والتمييز العرقي والطائفي في مؤسسات الدولة المفترضة وأحدثوا انهياراً فكرياً وأخلاقياً كبيرين في المجتمع . . وتركوا الفرص سانحة أمام تفشي الجريمة وإرجاع العراق الى مرحلة ما قبل الدولة . . والى حين سقوط النظام البعثي عام ٢٠٠٣ كان العراق مؤسسة تدار من قبل شخص واحد لا يُعتمد في جميع مفاصلها اي نظام او سياق ولا يوجد للقانون زاوية يمكن ان يتحرك فيها . . ثم جاء دور الحاكم المدني للعراق بول بريمر الذي قام بحل المؤسسات مثل الجيش في خطوة لم تكن موفقة حسب مراقبين عراقيين واميركان . . . وقد عبر فرانسيس فوكوياما بصراحة عن ذلك في محاضرة بعنوان : (الديمقراطية وتحديات بناء الدولة) أقامها مركز الكتاب الأخضر في ليبيا بأن «المشروع الأمريكي في العراق ، كان فشلا ذريعا كمشروع ، وعليه يجب أن لا يكون نموذجا لأي شخص» .

كما أقرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس انه كان يتوجب على إدارة بوش «الانكباب باكراً على إعادة بناء الدولة العراقية» ، وقالت أمام لجنة في الكونغرس : «نعم ،

لقد تعلمنا انه كان من المهم فعلاً أن نتمكن من مساعدة الآخرين على بناء دولتهم ومساعدة الآخرين على بناء أمتهم ، لكن ، هذا شيء يجب ان يقوم به المدنيون» . . .

أضف إلى ذلك عدم تطبيق الدستور والتجاوز المستمر عليه وانتهاكه بشكل صارخ بما ينسجم مع المصلحة الخاصة ، ما جعل أصحاب المشروع الديمقراطي الحقيقيين يفكرون بشكل جدي بمحاولات إعادة البناء على أسس صحيحة .

-٢-

من يقوم بهذه المهمة في العراق؟

- من المعلوم كما يبدو أن مهمة إعادة البناء تقع بالدرجة الأساس على الأحزاب السياسية المشتركة في الحكم والمعارضة البرلمانية بالإضافة إلى مجلس النواب والتشريعات البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمؤسسات الفاعلة على الساحة الثقافية ، بعبارة اخرى ان التنظير لاعادة البناء تقع على مؤسسات الدولة باجمعها سواء تلك المؤسسات الحكومية ام غير الحكومية .

-٣-

هل يمتلك العراق مقومات الدولة فضلاً عن كونها نامية أو حديثة؟ حتى نعيد بناءها . .

- من اللائق ان لا اتطرق الى هذا الموضوع ولا استبق اراء المختصين الذين استضفتهم في هذا الملف ولنقرأ ماذا يقولون ، وان كان ذلك لا يعني بالضرورة ان نسلم به كمسلمة لا تقبل الخطأ . . .

-٤-

هل استطاع العراق إعادة بناء مؤسساته ضمن السياقات المتفقة مع التوجه الجديد للبلد؟

- حصيلة ما يمكن ان يقال في الأزمة التي أعقبت الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠١٠ وتلكؤ تشكيل الحكومة لثمانية أشهر وخروجنا بحل (تمشية) هو اننا لم نؤسس لنظام سياسي واضح ومرجعية قانونية ودستورية صارمة يلتزم الجميع بها ويعاقب من يخالفها ، او لنقل (يهابها)كل من يلتزم بضوابط العملية السياسية الجارية . . كنا نفتقد لنظام يعتمد الية المحاسبة في مواجهة الافراد والمؤسسات التي تتجاوز الثوابت الدستورية ويعتمد الشفافية في مؤسسات صنع القرار كما يعتمد القواعد الاساس للديمقراطية ، مثل سيادة القانون ، والتعددية السياسية والاجتماعية وحرية التعبير واحترام حقوق الانسان ومكافحة الفساد . . .

-٥-

ما هو دور المؤسسة الدينية ورجال الدين في إعادة البناء هذه وهل يعتبر مبدأ الفصل بين الدين والسياسة سارياً هنا بحيث لا يمكن الاستفادة من المؤسسة الدينية بكل عمقها الشعبي والتاريخي وتأثيرها الكبير على الامة وسلطتها الروحية التي يمكن الاستفادة منها في تحريك الشعب نحو بناء صحيح لدولة مدنية؟

-٦-

بعد هذا الدور الفاعل والتحرك الواسع لمنظمات المجتمع المدني . . كيف يمكن لنا توظيف دورها وهل قامت هي اصلاً بهذا الدور الى الان؟

- كل هذه التساؤلات عرضناها على مجموعة من الكتاب والمختصين واليك عزيزي القارئ ما اجادت بهم اقلامهم الكريمة . .وبقي علي هنا ان انوه ان هذه الاراء الكريمة لا تمثل بالضرورة رأي المعهد العراقي للحوار او هيأة تحرير مجلة حوار الفكر . .

دور الأحزاب السياسية في إعادة بناء الدولة:

الحالة العراقية أنموذجاً

محمد عبد الجبار الشبوط

كاتب وباحث

تلعب الاحزاب السياسية دورا كبيرا في الحياة السياسية للمجتمعات الحديثة ، وبخاصة فيما يتعلق ببناء الدولة والنظام السياسي وسلطاته المختلفة ، اضافة الى بناء المجتمع على صعيد التنشئة السياسية واشاعة الثقافة المساعدة على عملية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

الحزب في الانظمة الديمقراطية هو مجموعة من المواطنين الذين يشتركون في رؤية واحدة للدولة و السلطة والمجتمع تشكل برنامجا سياسيا لهم يسعون إلى تطبيقه عبر الوصول السلمي الى السلطة عن طريق الانتخابات الدورية التي قد تخرجهم من السلطة ايضا في الدورة التالية . وحتى يكون الحزب قادرا على المساهمة في بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وجب ان يكون هو ديمقراطيا في مبادئه وبرامجه وحياته الداخلية . يجب ان يؤمن برنامجه السياسي بالتداول السلمي للسلطة ، وحرية التعبير والاعلام والعمل السياسي ، وحقوق الاقليات ، وغير ذلك . كما يجب ان يكون قادته ديمقراطيين ، بمعنى ايمانهم بالمبادئ الديمقراطية ، وبمعنى قدرتهم على تجسيد هذه المبادئ على صعيد الممارسة والفعل السياسي والاجتماعي .

ومنذ ولادة الدولة الحديثة خاصة بعد معاهدات ويستفاليا في عام ١٦٤٨ كان للاحزاب السياسية بهذا المعنى دور ملموس في تشكيل واعادة بناء الدول وبناء مجتمعاتها والتأثير على مواطنيها لكسب تأييدهم لتحقيق المشروع السياسي الذي تدعو اليه هذه الاحزاب . وفي هذه التجارب التاريخية كان للمثقفين والكتاب والشعراء والادباء دور ملموس ايضا في هذه الدعوات عبر انخراطهم الضمني او المعلن في نشاط هذه الاحزاب .

وكان ظهور الاحزاب السياسية الحديثة من مؤشرات و إرهاصات ولادة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة .

«تقع عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة على كاهل نخبها السياسية والثقافية ، فكلما كانت النخبة واعية لماهية العمل السياسي ومصالح المجتمع ، كلما عمدت لبناء دولة حديثة يرتقي نظامها لمصاف الدول المتقدمة حضارياً والمتخذة من الإنسان غاية وليس وسيلة لتحقيق المصالح . إن النظام السياسي في الدولة ، هو انعكاس لتوجهات الأحزاب السياسية الفعالة في الصراع الاجتماعي ، فإن كانت كيانات حزبية غير مؤسسية تحتكم للعنف والاستبداد فيما بينها انعكست توجهاتها على شكل النظام السياسي . وإن كانت أحزاباً سياسية مؤسسية تحتكم للحوار وصناديق الاقتراع في صراعها الاجتماعي عكست الوجه الحضاري ، للنظام الديمقراطي الذي يحتكم للتصويت الشعبي للوصول إلى السلطة السياسية» .[1]

وقد تجلى هذا الدور المهم في بناء الدولة الديمقراطية في بريطانيا منذ التحركات الاولى في عام ١٢١٥ والتي ادت الى اقرار وثيقة الماجناكارتا الشهيرة وتوقيعها من قبل الملك جون بعد حرب استمرت سنة ، وصولا الى جهود المفكرين العظام امثال هوبز ولوك وغيرهما مرورا بالثورة البريطانية التي ارست دعائم الحكم الملكي الديمقراطي الدستوري ، وفي فرنسا حيث

١ . صاحب الربيعي :الحوار المتمدن – العدد : ١٣١٧ – ٢٠٠٥ / ٩ / ١٤

ادت جهود الاحزاب السياسية والمثقفين والمفكرين امثال جان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو الى الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ واقامة الجمهورية الفرنسية الاولى واعلان لائحة حقوق الانسان الاولى في العالم الحديث ، وفي الولايات المتحدة التي ادت فيها جهود الاحزاب والسياسيين والمفكرين الى بلورة عقد اجتماعي وطني كان اساس اقامة الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة في الولايات المتحدة .

كان لكل هذه الاحزاب في هذه التجارب التاريخية وفي غيرها من التجارب المماثلة دور كبير في تحريك الجماهير وحشدها حول مشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، وفي اشاعة الثقافة السياسية الجديدة التي ساهمت في تنشئة الاجيال تنشئة ديمقراطية جعلت الديمقراطية جزءا من ثقافتها السائدة وعاداتها السلوكية وعلاقاتها اليومية . يصف الاميركي دوغلاس فيث علاقة الانسان الاميركي مع الديمقراطية كالاتي :»العمل ضمن قانون واقتسام الخلافات وتقبل ادارة الاكثرية عادات نمارسها نحن الغربيين كتحصيل حاصل لأنها مندمجة في تفكيرنا ونشاطنا منذ الصغر .»[٢]

وحين نتحدث عن بناء الدول يتعين علينا التمييز بين الدولة والنظام السياسي والسلطة ، رغم ان عبارة بناء الدولة او إعادة

٢ . دوغلاس فيث ، الحرب والقرار ، ص ٣٣٢ من الترجمة العربية .

بنائها قد تشمل الجميع ، مرة على وجه العموم والتعميم ومرة على وجه الخصوص والتخصيص .

الدولة هي الكيان الكلي المؤلف من الأرض والمجتمع والسلطة والسيادة .

إما النظام السياسي فهو كما عرفته موسوعة العلوم السياسية «مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم ، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (ديفد استون) ،أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي (جابرييل الموند) ،أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم (روبرت دال) ، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية»[٣] .

اما السلطة فهي تنقسم الى ثلاثة فروع هي السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية والسلطة القضائية . .

قد ينصرف الذهن الى دور الاحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية والناشطين على مستوى الفكر والثقافة والادب الى بناء كل هذه العناصر معا ، خاصة في حالة عدم وجود الارض كما فعل الرسول محمد في سعيه للحصول على ارض لأقامة

٣ . منذر حسن ابو دان ، الحوار المتمدن ، العدد ١٨٣٤ ، ٢٢ شباط ٢٠٠٧

الدين الجديد ، وهي الجهود التي تكللت بالذهاب الى المدينة ، وفي حالة كون الارض محتلة من قبل قوات اجنبية فيتعين تحريرها اولا من اجل اقامة الدولة ، كما فعلت الثورة الجزائرية . كما قد تقوم الاحزاب بدور مهم في تشنئة المجتمع والعمل على اشاعة ثقافة سياسية جديدة تمهد لبناء الدولة المأمولة ، والتبشير بها فكريا واعلاميا . ويكون دور الاحزاب في اعلى درجات وضوحه في العمل على اقامة سلطة ونظام سياسي يكون تجسيدا لمفهومها وتصورها عن الدولة التي تسعى إلى إقامتها .

وعليه فان دور الاحزاب السياسية يتفاوت بحسب الحالة القائمة من السعي الى توفير كل عناصر الدولة الاربعة ، الى اقامة النظام السياسي الجديد ، او إلى مجرد بناء سلطة سياسية جديدة على انقاض سلطة قديمة ، بدون التوجه إلى إعادة بناء الدولة كلها من جديد ، وهذا ما يحصل عادة في الانظمة الديمقراطية التي تؤمن بتداول السلطة سلميا ، حيث تتعاقب الأحزاب السياسية على السلطة وفقا لنتائج الانتخابات الدورية السلمية .

تلعب الاحزاب اذا دورا مهما في بناء الدولة على صعيد : ايجاد الارض اللازمة لبناء الدولة ، وبناء الامة او الشعب الذي يشكل عمود هذه الدولة ، وفي بناء النظام السياسي الذي تدار بواسطته الدولة تشريعيا وتنفيذيا وقضائيا .

وتتعاون الاحزاب في هذا الفعل التاريخي الكبير مع كل الطاقات والفعاليات البشرية الموجودة والتي يجسدها المفكرون والسياسيون والعلماء والادباء والشعراء والمناضلون من النساء والرجال .

ويعتمد نجاح الاحزاب في هذه المهمة التاريخية على قدرتها على طرح برنامج وطني ديمقراطي لبناء الدولة المدنية الحديثة ، وعلى ايمان قادتها بالديمقراطية فكرا وممارسة ، وعلى قدرة هذه القيادة على توظيف الموارد (وفي مقدمة هذه الموارد الجماهير) وادارتها بصورة ناجحة في مشروع بناء الدولة ،وعلى قدرتها على الاستفادة من كل الظروف والمتغيرات المحلية والخارجية ، ومواجهة الصعوبات التي تواجه عملية بناء الدولة .

الحالة العراقية

يختلف دور الاحزاب السياسية العراقية في بناء الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط سلطة التغلب الدكتاتورية في عام ٢٠٠٣ عن دور الاحزاب السياسية في الدولة الاخرى التي اتيت على ذكر بعضها انفا . وكان هذا الاختلاف ناشئا من ظروف موضوعية وذاتية تميزت بها الحركة السياسية العراقية باحزابها المختلفة والكثيرة .

قبل سقوط النظام ، واعتبارا من عام ١٩٦٨ كانت الاحزاب السياسية العراقية ، وكان اغلبها احزابا سرية ، قد اختارت ،

وعلى مراحل متدرجة ، نهج معارضة النظام السياسي الذي اقامة حزب البعث العربي الاشتراكي بعد استيلائه على السلطة بانقلاب عسكري في ١٧ تموز من ذلك العام .

وعلى مدى سنوات المعارضة التي استمرت **٣٥** عاما هي عمر النظام نفسه ، كانت المعارضة العراقية تنقسم الى اربعة محاور اساسية هي :

المحور الاول : المعارضة الكردية ، وهي حركة تحرر قومي ترمي الى تحقيق الاهداف القومية للشعب الكردي ، من خلال الشراكة الثنائية في الوطن الواحد (في عهد الجمهورية الاولى بقيادة عبد الكريم قاسم) اولا ، ثم من خلال الحكم الذاتي (كما عبرت عنه اتفاقية اذار مع النظام البعثي) ، واخيرا (بعد عام ١٩٩١) من خلال حق تقرير المصير الذي تم التعبير عنه باختيار العلاقة الفدرالية مع العراق في اطار دولة اتحادية (بعد سقوط النظام البعثي) . كان تركيز الحركة الكردية على الهم القومي للشعب الكردي ، ولم تجد الوقت الكافي للتنظير الكافي لمسألة الدولة واعادة تشكيل الدولة العراقية ، باستثناء اقتران شعار الديمقراطية للعراق مع شعار الحكم الذاتي لكردستان .

المحور الثاني : المعارضة الاسلامية بشقيها السني والشيعي ، وكانت هذه منشغلة بالتنظير لاقامة دولة او حكومة اسلامية تقوم بتطبيق الشريعة الاسلامية . ومع ان هذه الحركة توقفت

عمليا عن التبشير بالدولة الاسلامية منذ اوائل الثمانينات ، الا انها لم تقم بطرح تصور بديل للدولة العراقية الجديدة ، أي لم تقم بطرح برنامج لاعادة بناء الدولة ، بعد سحب مشروع الدولة الاسلامية من التداول .

المحور الثالث : المعارضة العلمانية ، التي كان يتصدرها الحزب الشيوعي الذي كان هو الاخر منشغلا بالمقولات الماركسية اللينينية عن الدولة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الطليعي السياسي . وحين انهار الاتحاد السوفياتي وتراجعت الماركسية اللينينية بوصفها مشروعا ايديولوجيا سياسيا ، لم يطرح الحزب الشيوعي برنامجا سياسيا جديدا ومختلفا وبديلا لاعادة بناء الدولة العراقية .

المحور الرابع : المعارضة القومية العروبية التي كانت اقل حجما ودورا من اطراف المحاور الثلاثة السابقة ، ولم يعهد عنها انها طرحت مشروعا لأعادة بناء الدولة العراقية الجديدة .

والخلاصة ان اطراف المعارضة العراقية ، بمحاورها الاربعة ، كانت مشغولة ، طيلة السنوات التي سبقت التغيير ، بمعارضة النظام البعثي من جهة ، وبرؤاها الايديولوجية او القومية من جهة ثانية ، ولم تقم بانضاج تصور وبرنامج لاعادة بناء الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط نظام صدام . ولم تشهد ساحات المعارضة العراقية في المنفى ، في ايران وسوريا وبريطانيا ، وغيرها ، نقاشات جادة عن هذه المسألة ، رغم حصول الكثير

من النقاشات بين هذه الاطراف حول مسائل سياسية كثيرة اخرى . بل ان هذه الاطراف كانت مشغولة ايضا بمشروع قيادة المعارضة ، اكثر من انشغالها بمشروع اسقاط النظام البعثي ، في مستوى اول ، ومشغولة بالعمل على اسقاط النظام البعثي ، اكثر من انشغالها على مشروع الدولة الجديدة بعده ، في مستوى ثانٍ . لم يجر طرح مشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة في ادبيات الاحزاب العراقية في المنفى طيلة سنوات المنفيين ولم تجر اية مناقشات جادة حول هذا الموضوع .

في شهر كانون الاول عام ٢٠٠٢ كتبتُ ورقة عن الانتقال من حالة المعارضة الى حالة الدولة ، قلت فيها : «ومع تزايد امكانيات واحتمالات حصول التغيير السياسي وسقوط النظام الدكتاتوري في العراق ، تتأكد الحاجة الى انتقال القوى السياسية العراقية من حالة المعارضة الى حالة الدولة والسلطة والحكم . ولا يتجسد هذا الانتقال في تبدل الحالة النفسية والشعورية لدى المعارضين ، فقط ، وانما في توجههم نحو وضع خطط بناء الدولة ورسم السياسات وتشكيل الاجهزة ، ايضا .»

ودعت الورقة الى بناء الدولة العراقية الجديدة على «اسس وطنية ديمقراطية انسانية تحترم الهوية الاسلامية للمجتمع العراقي ؛ وليس عبر الحل السياسي الطائفي الذي يعني تقاسم مراكز الدولة القيادية (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء

ورئاسة البرلمان وقيادة الجيش وغيرها) بين المكونات الدينية او المذهبية او القومية للمجتمع» .

وبينت الورقة ان الدولة العراقية الجديدة يجب ان تبنى على الاسس التالية :

اولا : الاليات الديمقراطية ، بمعنى اسناد المناصب العليا في الدولة الى الارادة الشعبية المشخصة اما بالاستفتاء العام المباشر ، او عبر المجالس التمثيلية ، او كلاهما . وهذا يتطلب توفير الاسس الدستورية والقانونية لضمان الحريات السياسية والمدنية والتعددية الحزبية وقيام المؤسسات التمثيلية ، وهي امور جوهرية لضمان التعبير الحر عن الرأي الشعبي ، كما يتطلب اقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة .

ان ديمقراطية الدولة لا تعني :

أ .دكتاتورية الاغلبية واحتكارها للسلطة ، او ادوات الوصول اليها .

ب . او اضطهاد الاقلية ، ومصادرة حقها في المشاركة .

ج . او انفراد الاقلية بالسلطة والسيطرة .

ثانيا : الوطنية ، بمعنى ان الدولة تعتبر ان الكفاءة الشخصية والمواطنة الصالحة اساس في تولي المناصب والمسؤوليات في الدولة والمجتمع . ان الامتيازات الطائفية مثلها مثل الاضطهاد الطائفي ظواهر متناقضة مع الطبيعة الوطنية للدولة .

ان المشاركة الاجتماعية العامة في المناصب العامة ، بمعنى مساهمة مختلف التكوينات الاجتماعية في تولي المناصب دليل على ديمقراطية الدولة ووطنيتها ، كما ان انحصار تولي المناصب العليا بفئة قليلة طائفة كانت ام حزبا ام غير ذلك ، بالشكل الذي تقوم عليه الدولة العراقية الحالية ، امر يتناقض مع الوطنية والديمقراطية .

ثالثا : اللامركزية ، او الفيدرالية ، يجب ان تكون الدولة العراقية دولة لا مركزية ، بمعنى التوسع في توزيع السلطات بين المركز وبين الاقاليم او الولايات او المحافظات بالشكل الذي يحول دون تمركز السلطة في يد الحكومة المركزية وهذا يتطلب اعطاء المحافظات والمسؤولين المحليين صلاحيات واسعة في الامور التي تخص محافظاتهم ومناطقهم ومسؤولياتهم . وستبقى قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والتخطيط الاقتصادي ضمن صلاحيات السلطة المركزية . اما مسائل التعليم والمناهج الدراسية والاعلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والصناعية فسوف تحتل مساحة كبيرة في صلاحيات الادارات المحلية ، لأن هذه الامور يجب ان تتم بالتناسب مع المتطلبات المحلية للمحافظات سواء من الناحية الطبيعية ام الاجتماعية والثقافية .

وسوف تحتل المنطقة الكردية (كردستان) موقعا خاصا في اعادة النظر هذه بعد الاقرار بحق تقرير المصير بالنسبة لأكراد

العراق الذين اختاروا الفيدرالية كصيغة لتقرير المصير . ان الدولة العراقية الجديدة يجب ان تحترم هذه الارادة .

رابعا : الانسانية ، بمعنى ان الدولة العراقية يجب ان تقر مبادئ حقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية ، المعلنة في الوثائق العالمية ، ويجب ان تدخل هذه الحقوق في صلب تشريعات الدولة بما في ذلك الدستور الدائم . ان الدولة العراقية الجديدة يجب ان تتقيد بهذه الحقوق في تشريعاتها وممارساتها وعلاقاتها مع مواطنيها . ان انتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك اشكال التمييز الطائفي او القومي يجب ان تعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون .

خامسا : القانونية والدستورية ، بمعنى ان الدولة العراقية يجب ان تكون «دولة القانون» التي تعلو سلطة القانون فيها على سلطة الحاكم ، وتكون ممارساتها وممارسات مواطنيها والعلاقات بينهم قائمة على اساس القانون .

سادسا ، احترام الهوية الإسلامية للمجتمع العراقي ، مع حفظ الدين من تدخل الدولة في شؤونه الخاصة .

وتم توزيع الورقة في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن . لكن الموضوع بقي دون مناقشة جادة .

الدور الاميركي

اختصرت الولايات المتحدة الطريق على المعارضة العراقية في مسألة اسقاط النظام البعثي من جهة ، ومسألة بناء الدولة الجديدة من جهة ثانية . ثم دعت المعارضة العراقية للمشاركة في السلطة الجديدة والمشاركة في بناء الدولة الجديدة .

لكن المشكلة ان الولايات المتحدة كان قد اعدت خطة الحرب والانتصار فيها بصورة جيدة ، بحيث ادت الحرب الى اسقاط النظام باقل مايمكن من الخسائر واقل ما يمكن من الوقت . لم يكن الاعداد لمسالة بناء الدولة على نفس المستوى من الجدية . بل جرى التعامل مع هذه المسالة في بعض الحلقات التي سبقت موعد شن الحرب بشيء من الاستخفاف والاستهتار بالمسالة رغم خطورتها وتعقيدها .[٤] واية ذلك اناطة حكم العراق وقيادة عملية بناء الدولة الجديدة بالسفير بول بريمر الذي لم يكن ذا خبرة كافية في هذا الموضوع من جهة ، ولم يكن ذا خبرة كافية بالملف العراقية من جهة ثانية . وكان تكليفه بالامر اشبه بتعيين بالهبة التي نزلت عليه من السماء ، دون اعداد مسبق لها .[٥]ومع ان مشروع

٤ . يرفض دوغلاس فيث مساعد وزير الدفاع الاميركي هذه الدعوى في كتابه «الحرب والقرار» ، لكنني كنت شاهدا على ما اقول ، من جهة ، اضافة الى ان العديد من الكتاب والباحثين اكدوا هذه «الحقيقة» فيما بعد .

٥ . لمعرفة كيفية اختيار بريمر وتعيينه في منصبه في العراق يمكن الرجوع الى مذكراته الشخصية «عامي في العراق» .

مستقبل العراق الذي اعدته وزارة الخارجية برئاسة توم ووريك ، طور بعض الافكار المتعلقة ببناء الدولة ، الا ان وزير الدفاع الاميركي السابق دونالد رامسفيلد اهمل المشروع .[٦]

باشر بريمر بناء الدولة العراقية الجديدة انطلاقا من انطباعات عامة ، ربما اكدها بعض رموز المعارضة العراقية الذين انتقلوا الى العراق . وكان مشروع بريمر ينطلق من فكرة بناء الدولة بتقاسمها على اساس المحاصصة بين الطوائف والاعراق والاحزاب وليس على اساس وطني وديمقراطي . وكانت تلك بداية «عيوب التأسيس» التي رافقت عملية بناء الدولة بعد سقوط النظام البعثي ، وهي عيوب رافقتها الكثير من «اخطاء الممارسة» التي ارتكبتها الاحزاب السياسية العراقية التي كانت معارضة واصبحت الان احزاب السلطة . وكان من عيوب التأسيس ما يلي :

عيوب التأسيس

العيب الاول :عدم بلورة مشروع واضح للدولة والاتفاق عليه بما يمكن ان يشكل ميثاقا وطنيا اجتماعيا جامعا ، وفكرة حاكمة للدستور والاعمال ذات الصلة . دخلت القوى السياسية

٦ . شاركت في هذا المشروع اضافة الى عشرات الخبراء العراقيين في مختلف الاختصاصات ، وتم وضع العديد من الاوراق التي كان يمكن ان تتطور الى خطة لاعادة بناء العراق لو ان رامسفيلد كان مقتنعا بها ، كونه الشخص المسؤول الاول عن العراق بعد سقوط النظام الصدامي مباشرة .

العراقية ، قوى الداخل والخارج ، العملية السياسية بعد تشكيل الحكم في عام ٢٠٠٣ بدون رؤية مؤحدة للدولة العراقية . دخلت كقوى مكونات ، وليس كقوى سياسية ذات برنامج سياسية لبناء الدولة ، وهي لا تثق بعضها ببعض الاخر ، ويسعى كل منها الى الحصول على اكبر ما يمكن من تركة النظام المقبور . وكان من المتوقع ان ينعكس هذا على نص الدستور الدائم . عادة ما يكون الدستور الدائم بمثابة عقد اجتماعي وطني يؤسس لبناء الدولة الوطنية . لكن يصعب ان نقول الشيء ذاته عن الدستور العراقي . بل ان غياب العقد الاجتماعي الوطني ادى الى تجاوز الدستور في حالات كثيرة . الدستور الحالي لم يحل هذه المشكلة .

العيب الثاني : عدم تبلور المجال السياسي واختلاطه بالمجالات الاخرى في المجتمع : كان من الاثار السلبية للحكم الدكتاتوري الذي استمر لثلاثة عقود ونصف ، ان منع تطور المجال السياسي للمجتمع العراقي . وهذا ما يفعله كل نظام دكتاتوري في المجتمع . في السنوات التي تلت سقوط النظام لم نتمكن من بناء مجال سياسي جديد فاختلطت السياسية بغيرها بشكل ربما كان غير ايجابي . يؤدي هذا الى ممارسة السياسة باساليب غير سياسية ، واحيانا اساليب غير سلمية ايضا . غياب المجال السياسي او اختلاطه يجعل من الصعب ترسخ تقاليد سياسية ديمقراطية مدنية في البلد .

العيب الثالث : عدم التمييز الواضح بين الدولة والحكومة : بقيت الحكومات التي تولت السلطة في العراق ، منذ العهد البعثي الصدامي لا تميز بشكل واضح بين الدولة والحكومة . وبلغ عدم التمييز ذروته على يد صدام حسين ، الذي كان لسان حاله «انا الدولة ، وانا العراق» . لم تتحرر الطبقة السياسية الراهنة بعد من هذا العجز عن التمييز والتفريق بين الدولة والحكومة .

العيب الرابع : تركيز التوجه نحو تشكيل الحكومة وتقاسم سلطاتها وليس نحو بناء الدولة : ادى العيبان الاول والثالث الى انغماس الطبقة السياسية بلعبة تقاسم مكاسب ومغانم السلطة اكثر من التوجه نحو بناء الدولة . في وقت متأخر جدا قال رئيس الوزراء نوري المالكي «اليوم يبدأ العمل من اجل بناء الدولة وليس فقط الحكومة» . كان هذا من عوامل تراجع عمليات البناء والاعمار وتكثيف الجهود لبناء مؤسسات الدولة المختلفة ، بما في ذلك عدد القضاة والمحاكم وعدد الابنية المدرسية وغير ذلك .

العيب الخامس : اولوية المكوّن الطائفي او العرقي على المواطن في بناء الدولة وتشكيل السلطة . تصرفت الطبقة السياسية بعد التغيير بعقلية المكونات التي تدعي تمثيلها وليس بعقلية المواطنين الذين يفترض انها تمثلهم وتعبر عنهم . وانعكس هذا على الذهنية العامة للدستور التي انطلقت من المكونات

العرقية والمذهبية والدينية ولم تنطلق من المواطنة . اضحت الدولة والسلطة تتشكل على اساس تمثيل مكونات ومشاركة مكونات وما سمي بالتوازن الوطني ، والمقصود به التوازن بين المكونات . ادى هذا الى تعذر اقامة علاقة مباشرة بين المواطن والدولة ، مقابل بروز حلقة وصل جديدة بينهما هي المكوّن . فكلي تكون وزيرا للدفاع يجب ان تكون سنيا ، ولكي تكون وزيرا للداخلية يجب ان تكون شيعيا . وهكذا .

العيب السادس : المزج غير الخلاق بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التعددية : هذان نظامان مختلفان في الديمقراطية . الاول يقوم على اساس الائتلاف والاجماع والتمثيل النسبي والحكم الذاتي . ومعه تغيب امكانية المعارضة . والثاني يقوم على اساس الاغلبية السياسية والمعارضة واحترام الاقلية . حاولت الطبقة السياسية تطبيق النظامين في ان واحد . شكلت البرلمان الذي يفترض فيه ان يكون مكان ممارسة الديمقراطية التعددية ، لكنها لم تشكل مؤسسة لممارسة الديمقراطية التوافقية . ادى هذا الى عرقلة عمل البرلمان و الحكومة معا ، في الحالات التي افترضت الطبقة السياسية ان امرا ما بحاجة الى قرار توافقي ، أي اجماع ، ذهبت الى البيوت وليس الى البرلمان ، لصنع هذا القرار التوافقي .

العيب السابع : المحاصصة التوافقية : كان هذا العيب تحصيل حاصل كل العيوب السابقة . تسعى الطبقة السياسية الى تقاسم

كل اجهـزة الدولـة بمـا فيهـا الحكومـة والمؤسسـات التشـريعية والتنفيذيـة المختلفـة بالتقاسـم بينهـا علـى اسـاس حزبـي او طائفـي او عرقـي . كل المواقـع يجـب ان تقبـل القسـمة علـى عـدد الكتـل السياسـية التـي تدعـي تمثيـل المكونـات . تـؤدي المحاصصـة الـى اصابـة الدولـة بالشـلل ، والـى تراجـع قيمـة الكفـاءة بـل المواطـن فـي تولـي المناصـب . هـذه نسـخة اخـرى للطائفيـة السياسـية المطبقـة علـى سـبيل المثـال فـي لبنـان .

العيـب الثامـن : الخلـط بيـن المكـون الاجتماعـي والكيـان السياسـي : بنـاء علـى فكـرة التوافقيـة والمحاصصـة ، بـرزت فكـرة حكومـة الوحـدة الوطنيـة ، ثـم فكـرة حكومـة الشـراكة الوطنيـة . والمقصـود فـي الحالتيـن مشـاركة الـكل فـي الحكومـة . لكـن مـا هـو المقصـود بالـكل؟ فـي البدايـة كان الذهـن ينصـرف الـى المكونـات . فصـارت كل الدولـة ثلاثيـة الابعـاد : شـيعة وسـنة وكـرد ، مـع اقليـات . بعـد الانتخابـات الاخيـرة صـار للشـراكة معنى اخـر ، وهـو مشـاركة كل الكيانـات السياسـية ، أي الاحـزاب ، فـي الحكومـة . لا تتطلـب الانظمـة الديمقراطيـة ، حتـى فـي الهنـد ذات التعدديـة الهائلـة ، مثـل هـذا الشـرط بطبيعـة الحـال .

العيـب التاسـع : فكـرة الاسـتحقاق الانتخابـي : هـذه فكـرة غريبـة واختـراع عراقـي بامتيـاز . تتصـور الطبقـة السياسـية ان مـن حـق كل كتلـة فـازت بالانتخابـات حتـى ولـو كان الفـوز علـى شـكل مقعـد او معقديـن فـي البرلمـان ان تشـارك فـي الحكومـة . وتـم حسـاب

المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية على اساس النقاط . كل «رأسين» بنقطة ، ولكل منصب حكومة عدد من النقاط . اخترع العراقيون القدامي العجلة ونظام المجلس . واخترع العراقيون المعاصرون نظام الاستحقاق الانتخابي . الاختراعات القديمة ادت الى تقدم البشرية ، لكن الاختراعات الحديثة تؤدي الى عرقلة العملية السياسية!

العيب العاشر : العزوف عن المعارضة : بموجب الاستحقاق الانتخابي لم يعد ثمة مكان للمعارضة . يعارض السياسي العراقي اذا تم استبعاده من المشاركة في حكومة الشراكة الوطنية المشكلة على اساس الاستحقاق الانتخابي وليس ايمانا بان المعارضة موقع طبيعي ضمن النظام الديمقراطي . لم يتم التمييز بين الحكم الحكومة . الحكم يتألف من الحكومة والمعارضة . تعتقد الاحزاب العراقية ان من لا يشترك في الحكومة مقصي عن المشاركة في الحكم . غياب المعارضة يمثل نقصا كبيرا في بناء الديمقراطية حيث تضعف امكانية المحاسبة والمراقبة .

العيب الجوهري

لكن العيب الجوهري في بناء الديمقراطية العراقية هي ان عملية البناء تتم على ايدي اشخاص غير ديمقراطيين . عندنا الان ديمقراطية ، لكن ليس لدينا ديمقراطيون . كان الكثير من

قادة الدولة الحاليين يجاهرون برفضهم للديمقراطية ، تحت ذرائع شتى ، اهمها مخالفة الديمقراطية للاسلام . احتل هؤلاء مواقع مهمة في الدولة ، بعضها حساسة الى درجة كبيرة ، كوزارة التربية التي تولها في حكومة نوري المالكي الاولى شخص معروف في عدائه ورفضه للديمقراطية . اولت الثورة الفرنسية اهتماما خاصا لوزارة التربية من اجل ان تقوم باعداد جيل ديمقراطي . كان على الديمقراطية العراقية الناشئة ان تعطي هذه الوزارة الى شخصية تؤمن فعلا بالديمقراطية ، فكرة وممارسة ، من اجل القيام بنفس المهمة .

لم يقتصر الامر على عدم الايمان بالديمقراطية ، بل تعداه الى الالتباس في فهمها . بعض بناة الدولة ممن اضطر الى القبول بالديمقراطية فهمها على انها حكم الاكثرية والانتخابات . ما عدا ذلك لم يكن للديمقراطية وجود لدى هؤلاء . وكان سوء الفهم هذا من اسباب عيوب التأسيس التي اشرت الى بعضها في الصفحات السابقة . ادى هذا الى القول بان الديمقراطية التمثيلية التي يفترض ان الاحزاب السياسية العراقية تطبقها الان لم تعد كافية ، وغير قادرة على تحقيق المغزى الجوهري للديمقراطية وهو اتاحة اكبر فرصة ومساحة ممكنة لمشاركة المواطنين في الحياة العامة ، كما ينص الدستور العراقي على الاقل . ادرك الكثير من المفكرين السياسيين في الغرب عدم كفاية الديمقراطية التمثيلية على

تحقيق المعزى الجوهري للديمقراطية بعد دخول البشرية الى عصر المعلوماتية . يقول هؤلاء ان الديمقراطية التمثيلية كانت كافية في العصر الصناعي الذي انقضى الان حيث تدخل البشرية بسرعة الى عصر المعلوماتية . وهم يقولون ان على البشرية ان تخترع انواعا جديدة من الديمقراطية تكون كفيلة بتحقيق المغزى الجوهري من الديمقراطية . وكان من هؤلاء :

كليمنت بيزولد Clement Bezold الذي نظر لمفهوم «الديمقراطية التوقعية» Anticipatory Democracy في كتابه «الديمقراطية التوقعية : البشر في سياسة المستقبل» في عام ١٩٧٨ .

وكان الفن توفلر Toffler «اول من نحت اسمها وتكلم عن مضمونها» في كتابه «صدمة المستقبل» عام ١٩٧٠,[٧]

وجون كين John Keane الذي دعا الى «الديمقراطية الرقابية» Monitory Democracy في كتابه «حياة و موت الديمقراطية» عام ٢٠٠٩ .

ودعا بنجامين باربر Benjamin Barber الى «الديمقراطية القوية» Strong Democray ،او «ديمقراطية المشاركة» في كتابه الذي يحمل نفس العنوان عام ١٩٨٤ .

---

٧ . راجي عنايات ، ديمقراطية جديدة لمجتمع المعلومات ، ص ١٥٩

ويدعو الكثيرون اليوم الى «الديمقراطية شبه المباشرة» ، وهي مزيج من الديمقراطية المباشرة التي كانت مطبقة في اثينا والمطبقة الان في بعض كانتونات سويسرا ، والديمقراطية التمثيلية المعروفة .

حتى هذه اللحظة لا يبدو ان الاحزاب السياسية التي تتولى السلطة في العراق مهتمة بمعالجة نواحي القصور في الديمقراطية التمثيلية والانتقال الى مستوى اعلى من الديمقراطية يحقق المزيد من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية العامة عملا بنص وروح المادة ٢٠ من الدستور العراقي التي تقول :» للمواطنين ، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح .»

الاسس النفسية لبناء الدولة

د . غسان حسين سالم

مركز دراسات النفسية- جامعة بغداد

الدولة هي الصورة المعاصرة للمجتمع وهي عبارة عن فكرة أستقرت في الذهن ولا يمكن لاحد أنكارها على الرغم من أن أحدا لم يرها أو يسمعها .

ورغم ذلك ينسب أليها أشياء او افعالا كالانسان تماما رغم أن الاشياء والاعمال يقوم بها القائمون على الحكم والمسئولون في المجتمع وهم بشراأدت بهم ظروف متعددة ومتداخلة الى أن يتولوا زمام الامور في المجتمع ، حتى أن الاشياء والاعمال التي يقومون بها بصفتهم حكاما ومسئولين لاتنسب اليهم باشخاصهم وذواتهم مثلما كان في الماضي في ظل حكم الفرد المطلق ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة تختلط في شخص الحاكم مثلما برز لويس الرابع عشر ملك فرنسا قائلا

أن «الدولـة هـي أنـا» أمـا فـي الوقـت الراهـن أصبحـت هـذه الاشـياء والافعـال تنسـب الـى الدولـة ككيـان مسـتقل وشـخصية قائمـة بذاتهـا لهـا وجودهـا وارادتهـا المتميـزة عـن أشـخاص والافـراد الذيـن يمثلونهـا .

الدولـة هـو فكـرة مـن ناحيـة وتعـد ظاهـرة مـن ناحيـة أخـرى وهـي ككيـان قائـم لـه وجـوده وسـلطة تتنـوع أشـكالها وتحمـل علـى عاتقهـا العديـد مـن الوظائـف .

مـن أولـى الاسـس النفسـية فـي بنـاء الدولـة أن تراعـى ظاهـرة التعدديـة الانسـانية سـواء كانـت فـي القوميـات والاديـان والمذاهب علـى مسـتوى أبنـاء الوطـن الواحـد وهـي تمثـل قواعـد وأساسـيات فـي بنـاء الدولـة وارتكازهـا لتلبيـة احتياجـات المجتمـع أو الامـة . لان الخلـل فـي مراعـاة ذلـك سـيقود الـى الصراعـات مـع سـلطة الدولـة أو بيـن أفـراد المجتمـع ويفقـد الانسـجام والتكامـل .

أن حالـة الانسـجام سـواء كان الفـرد مـع ذاتـه أو الجماعـات فيمـا بينهـا سـيخلق قاعـدة سـوية مـن حالـة الاطمئنـان فـي عـدم أفضلية جماعـة علـى أخـرى أو قوميـة علـى أخـرى أو ديـن او مذهـب علـى

أخر والشعور بالامان حاجة نفسية مهمة تساعد على المشاركة والاندفاع في البناء والتطور .

الاساس الثاني من الاسس النفسية التي يجب أن تراعيها الدولة في عملية البناء هو وحدة الدوافع والحاجات الانسانية . . . وهذا ما تؤكده جميع القوانين والاعراف الانسانية ، وقد سبقت اليه التشريعات السماوية . . . ففي القران إشارة صريحة أن كل المجتمعات الانسانية سوف تسعى لتهيئة أمور وقضايا تسد فيها حاجاتها ودوافعها ففي كل مجتمع سوف تجد موضوعات مثل الجنس والزواج والاقتصاد والثروة والعمل والامن والرفاه وهي مسائل حيوية كانت سببا في حركة وحيوية المجتمعات ونموها وخرابها أيضا .

أن هذه القضايا بخصوص المجتمعات البشرية التي ذكرت في أيات كثيرة في القران على سبيل المثال ما ورد في الاية ١٤«من سورة أل عمران» زين للناس حب الشهوات من النساء والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن الماب» .

هي حاجات في أي زمان وأي مكان وتحت أي نظام سياسي تكون فالمجتمعات مطلوب منها أن تحدد طريقتها وتتهيئا للتعامل مع هذه القضايا الجنس ، الامن ، الثروة وتضع لهاطرقا وقواعد عمل وقوانينا وعادات لكفايتها وسدها وأشباعها

وان أي تخلف عن تحقيقها يعتبر تحديا ومشكلة وأزمة تحتاج الى علاج وحل فهي وفق التعبير القراني ما يحتاجه المجتمع في هذه الحياة (مفاتيح الحياة الدنيا) فهي امر مطلوب تفرضه الحياة الدنيا ومتطلبات (حمودي :٢٠٠٩ : ص٩) .

تعد الحاجات الاساسية وأشباعها وفق المفهوم النفسي الاساس للبناء النفسي للفرد والمجتمع وأشباعها بالحد المطلوب أمر ظروري في الاستقرار والشروع نحو تلبية المتطلبات الاخرى في هرم الحاجات ، وغالبا ما يترك النقص فيها الى خلل في حركة الفرد والمجتمع وخلق الصراع السلبي الذي يقود الى العنف والعدوان والتخريب والمواجهة بين السلطة والمجتمع ويؤدي الى انهيار المؤسسات والدولة وعليه من أولى الاولويات والاسس في بناء الدولة تأمين حاجات الناس والمجتمع والامة لتكون قادرة على تلبية متطلبات الحياة وبنائها .

ومن الاسس المهمة لبناء الدولة توفير قاعدة الامن والامان والذي يعد قاعدة تنطلق منها الفعاليات اللاحقة لحركة المجتمع والدولة .

فالخلل في أمن الفرد والمجتمع نتيجة عوامل واسباب متنوعه لايتيح فرصة لطاقات الامة أن توجه بالاتجاه السليم وهذه الحالة متمثلة بالشعور أو بالواقع يخلق فردا ومجتمعا وأمة مريضة غير قادرة على مواجهة متطلبات الحياة وفعاليتها .

فالقلق والتهديد يخلق تخندقات وأستخدام العنف في مواجهة العنف المضاد والنتيجة

عملية الهدم تختلف بصوره وأشكاله المختلفة وهذا ما نلاحظه في الصراعات التي تحدث على مختلف المستويات المفهوم لايعني حالة التدافع بين المجتمعات البشرية الذي يعتبر أمرا لازما في هذه الحياة ويعبر عن نفسه بالطرق السلبية الذي له الاثار الايجابية في أبقاء المجتمعات حية ومتطورة وان التدافع (التنافس المشروع) بين البشر يحفز الطاقات ويشحن القدرات ويعمق التوجهات وبذلك تتطور الحضارات وتندثر أيضا اذا ما اتجهت بالاتجاه المعاكس . وهناك قوانين لهذا التدافع والصراع وقواعد في نمو المجتمعات ، على المعنيين في بناء الدولة مراعاة تلك الاسس من أجل البناء السليم للدولة ومؤسساتها .

البعد الاخر في بناء الدولة من الناحية النفسية هو شعور أبناءها بالانتماء وقد يعبر عنه بمفاهيم متعددة ومتنوعة وقد يسمى بالمواطنة أو الهوية الوطنية . أن الشعور بالانتماء يمثل حاجة نفسية أساسية ومهمة في حياة الفرد والجماعة وعلى الدولة أن تسعى الى بناء المواطنة والشعور بالانتماء الى الوطن لدى مواطنيها فمفهوم الهوية Identity مفهوم واسع وشامل لكل الخصوصيات فردا أو مجموعة . كما أن هوية الشيء تعني (ماهيته) وشخصيته «الموحدة والدائمة» التي تميزه عن باقي الهويات التي يتكون منها الوجود بكل معانيه . ويفرض موضوع

الهوية الوطنية اسئلة كثيرة من أهما : أين تكمن حدود هذه الهوية؟ هل أن أرض الوطن كافية وحدها لتشكيل بنية الهوية؟

ماذا نعتبر الهويات المحلية الدينية واللغوية والمناطقية؟ ثم ايضا الهويات المعتقدية والحزبية ذات الابعاد ما فوق الوطنية مثل الحركات الاممية والدينية والقومية التي تتجاوز حدود الاوطان وقوانين الدولة وتخلق نوع من التضامن والتوحد بين الافراد يدفع أحيانا الى اندلاع الحروب بين الشعب الواحد وحتى تقسيم الاوطان على أساس ديني أو لغوي أو ربما حزبي .

اذا كان هنالك لكل هوية «جسم» يشكلها ويستوعبها ويعبر عنها ، فأن «جسم» الهوية الوطنية هي» أرض الوطن» وخلايا هذا الجسم هم أفراد الشعب الذين يتجددون أجيالا بعد أجيال مثلما» الهوية الفردية «واحدة ومستمرة مهما تجددت خلايا البدن وتنوعت المكونات واختلفت الشخصيات الداخلية وتناقضت ميولها وأفكارها فأن «الهوية الوطنية «كذلك واحدة ومستمرة مهما تجددت الاجيال وتنوعت المكونات واختلفت» الهويات الداخلية» (غسان واخرون ، ٢٠١٠ ،ص٤٧) .

أن الهوية الوطنية هي حصيلة تجمع نوعين من الهويات الداخلية ،أولها الهويات الفردية ، وثانيهما الهويات المحلية . من الخطأ التنكر لجميع أنواع الهوية ، ولكن هذا لايمنع من الاعتراف بأن (الهوية الوطنية) هي أقوى أنواع الهويات الجماعية ، الدينية اللغوية والحزبية وغيرها . أن جميع الهويات

الثانوية والمحلية تحتوي عادة على عامل واحد أو بضعة عوامل غير ثابتة تابعة خاصة لارادة المجموعة نفسها ، من أهمها العاطفي والثقافي والمعتقدي ، بينما الهوية الوطنية تجمع كل العوامل المادية والمعنوية .

فالشعور بالانتماء حاجة نفسية مكملة لسلوك الفرد والجماعة والمجتمع والامة دون أن يكون هذا الانتماء عائق في بناء المجتمع وتطوره ، وعليه ينبغي أن يسود شعور حقيقي مقترن بالفعل بحالة الانتماء والعطاء المتبادل نحو الدولة لا عبء أساسي في خلق هذه القاعدة في نفوس أبناء المجتمع الواحد وذلك من خلال تلبية حاجاتهم على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وفق مبدأ العدالة والتكامل وأن تكون الدولة حريصة على رعاية ابنائها من خلال التشريعات والقوانين التي تكفل حق المواطنة .

كل ذلك يؤسس قاعدة الانطلاق نحو الابداع في كافة الممارسات الحياتية ومجالاتها ويخلق حالة النمو والتطور والارتقاء .

المصادر :

١ . حمودي ،همام ،٢٠٠٩ ، مصطلح الناس في القران ، مجلة حوار الفكر ،السنة الرابعة ، العدد التاسع ، نيسان ، ٢٠٠٩ .

٢ . غسان حسين سالم ،مظفر جواد أحمد ،قيس اسماعيل ،٢٠١٠ ، الندوة العلمية لجامعة بغداد ، التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، ٧ شباط ٢٠١٠

عالم الدين العراقي في السلطة

سوسيولوجي في بحار الانثربولوجيا

جمعة عبد الله مطلك

كاتب وباحث

لحظة مهمة بلا شك ان يطرح منبر اعلامي اسلامي سؤالا يضمر رغبة واضحة في صناعة المستقبل . اولا لانه تجاوز مشكلة الاطلاقية التقليدية التي تتميز بها الافكار الوثوقية عامة . وثانيا درجة الثقة بالنفس التي يوحي بها قبول المؤسسة التفكير افقيا في مستقبل البلاد . وبالمحصلة فان رشدا للخروج من بقايا الفكر الامبراطوري الذي لازم الدينامية السياسية للفكر الاسلامي الى الواقعية التي تؤشر حسا بالمسؤولية والمشاركة والمصير .

بيـد ان هـذه الفـرادة تصطـدم بعوائـق بعضهـا ليسـت مـن جنسـها . فـلاول مـرة فـي تاريـخ العـرب والمسـلمين تقريبـا تنتقـل المبـادرة مـن الجمـوع الـى الفـرد . فالثـورات التونسـية والمصريـة والليبيـة وتلـك التـي تتخلـق فـي احشـاء المجتمـع العربـي والاسـلامي اشـرت انطلاقـة للفـرد ودفعـا لتهمـة طالمـا ظلـت تـلازم الثقافـة العربيـة الاسـلامية فـي ضعـف رؤيتهـا للفـرد والتزامهـا وثوقيـا فكـرة الجماعـة .

وبعـض العوائـق مـن جنـس الموضـوع والسـؤال يتعلـق بالتركيـب الـذي تنطـوي عليـه «المسـالة» العراقيـة . اذ تـكاد هـذه الاخيـرة تجمـع كل اصـول وصعوبـات «المسـالة الشـرقية» بطريقـة صعبـة المداخـل ومركبـة التفاصيـل يعـز علـى مركباتهـا التحليـل العقلانـي الوقائعـي ولهـذا السـبب يضعـف التفكيـر الفلسـفي والنقـدي فـي العـراق لصالـح «الشـعرية العراقيـة» التـي تغـذت مـن اصـول المسـالة العراقيـة المرتبطـة عميقـا بالمسـالة الشـرقية . فمـن المؤكـد ان مـا يطلـق عليـه الاسـلام السياسـي فـي العـراق سـيكون اوفـر حظـا لـو كان فـي السـلطة فـي خمسـينيات او سـتينيات او حتـى تسـعينيات القـرن الماضـي . امـا وان قواهـم قـد دخلـت

جب السلطة في عصر اختزلت فيه السياسة الى علوم الاتصال واصبحت الدقائق والثواني محسوبة بالصور واللقطات واختزلت المناهج والسياسات بالالوان والشعارات فان تركيبا وتعقيدا مضاعفين يلقيان بظلهما على دور صعب ومركب للاسلاميين في السلطة .

كان القوميون واليساريون العراقيون ينعمون في سعيهم او ممارستهم للسلطة ربيع الجماهير الاحادية . اما الاسلاميون فهم يحاولون «بقناعة قصدية او بدونها» تاسيس الدولة في اتون الشعب . والفرق واضح بين الجماهير التي تعبر عن جزء من الشعب منقادة بحماس وبين الشعب كمقولة قانونية يحاول بعض الاسلاميين العراقيين «وغيرهم «بناء الدولة مرورا بما هو اصعب منها «في الحالة العراقية» ويمثل بنفس الوقت رافعها الرئيسي وهو المجتمع .

في السيولة الممتدة من الزخم المعرفي السهل وغير المسبوق الى سقوط جدران الزمان والمكان باخر ممثليها وابسطهم ربما «ويكيليكس» لم يعد من ستار يخفي تكتيكات تلجا اليها القوى السياسية «او غيرها «في العراق ، تلتقط انفاسها حتى وجدت نفسها فجاة امام حائط الدولة واخاديد المجتمع . فالعملية السياسية في العراق ربما تكون الاكثر على مستوى التاريخ في انكشافها الاستراتيجي .

امـام وضـع شـديد المازقيـة والتركيـب فـان تاشـير مشـكلات بنـاء القـوى الاسـلامية او مشـاركتها فـي بنـاء الدولـة بـلا حـدود . واظـن ان حـدودا يفرضهـا اللحظـة والمـزاج يمكـن ان تؤشـر :

١ – التسمية

٢ – الارث . . حبائل التاريخ

٣ – سوسيولوجيا النخبة وانثربولوجيا الجماهير

٤ – تشيع وتسنن

٥ – الجمهور والشعب

١ – التسمية

اولـى المشـكلات التـي خاضهـا الفكـر العربـي الاسـلامي تعلقـت بالتسـمية . ومهمـا اخـذت مـن اشـكال فانهـا تلتقـي فـي المضمـون الاخيـر الـذي يعبـر عـن ثقـة الحضـارة الناشـئة بنفسـها . حتـى وان بـدت مشـكلات مثـل حكـم مرتكـب الكبيـرة او خلـق القـران المتعلـق بصفـات الله تعالـى وكانهـا مشـكلات نظريـة نخبويـة بحتة الا انهـا فـي التحليـل العميـق خاصـة مـع مشـكلة خلـق القـران كانـت تنـزع الـى تحديـد صفـات الحاكـم او تسـميتها . لـم يعبـر الفكـر الاسـلامي بعـد ذلـك عـن نفسـه بهـذه الانطلاقـة حتـى مـع وجـود علمـاء مهميـن وليـس صحيحـا ان الامـام الغزالـي هـو الـذي واد التفكيـر العقلانـي الحـر فـي الاسـلام اذ ان هـذا الاخيـر عبـر

عن مزاج «شرقي» اجهد ارسطو وهيغل ورواد التنوير انفسهم لاثباته . استطاع الغزالي «بكفاءة» مزج العقيدة الاشعرية بالتصوف السني التقليدي . خدم هذا الوضع السلطة التي جعلت منه باوجه مختلفة عقيدة «ليست مكتوبة» للدولة التي لم تجد منازعا لها او رقيبا عليها من المجتمع . ومنذ ذلك الحين اصبحت مشكلة التعريف والتسمية هي الاهم والاكثر تقويضا لقدرات العقل الاسلامي ان يخوض مشكلاته بالكفاءة والعنفوان الذي يرتبها عليه باعتباره دينيا تشريعيا ليس فرديا وان كتابه المقدس «القران الكريم» قد نزل بنصه ولم ينزل بالمعنى . وبالسيادة التي ترتبت بعد ذلك للتفسير على التاويل اصبحت السنة النبوية المطهرة مرجعية التفسير القراني .

وقد سرى هذا الامر على اصول التفكير والحياة الاجتماعية ووصل الى مستوى الاخلاق الفردية فضلا عن الطرق الصوفية حتى تحول اخيرا الى «كوزمولوجيا اسلامية» .

والكوزمولوجيا تعني تصور اية حضارة او مدنية لنفسها ازاء مشكلات الوجود الكبرى والمفاهيم التي تحكم التفكير في هذه المسائل . اصبح عالم الدين الاسلامي والعراقي تحت ضغط هذه المحصلة فانقطع عن امكانية الوصول الى صياغات متجددة للمشكلات الحياتية وبالذات ازاء مشكلات الحكم والسياسة . فلا توجد نظرية «شوروية» في الاسلام ملزمة ولا باب للفقه يختص بالسياسة والحكم او الشورى واصبحت

التجارب التاريخية محل الاعتبار اكثر من التاصيل المرتبط بالقران الكريم والسنة المطهرة او سيرة الائمة المعصومين «عند الامامية» .

في مسالة مركبة مثل المسالة السياسية تغدو هذه المشكلات لغما ينفجر بوجه عالم الدين كل مرة وفي أي مكان . فالتعارضات «او التوافقات» غير المشخصة بعناية بين الولايتين العامة والخاصة ونظريات الشورى ازاء مدرسة اهل البيت عليهم السلام تتحول الى عوامل ارباك يمكن ان تحد من مساخمة هفوية ايجابية يتيحها الاسلام نفسه لبناء المجتمعات والدول الجديدة . واعتقد ان السبب في نجاح الايرانيين في بناء الدولة وارتباطها بالامة بعد سقوط النظام الشاهنشاهي وبرغم وجود هذه التعارضات يعود الى رسوخ مفهوم الدولة في ايران اولا وتحول الثقافة الدينية الى جزء فاعل من المشروع الوطني . ففي كل المشكلات التي رافقت صعود الثورة الاسلامية في ايران واخطرها الحرب التي وقف الغرب كله تقريبا دافعا باتجاهها اضافة الى الانقسام الذي عبر عن نفسه مؤخرا بين «اصوليين واصلاحيين «فان سقف الدولة وارضية المنظومة الحقوقية كانت واضحة حتى ان ايران لم تخرج مديونة من الحرب الطويلة فيما خرج العراق الاصغر حجما وقد انفتحت امامه خزائن الخليج مثقلا بالديون وعاجزا عن الاستئناف .

في كل مكان في العراق تطل مشكلة التعريف والتسمية لتلقي بظلالها تقويضا لجهود الفاعلين الدينيين والسياسيين الاكثر التزاما وحماسا .

من هو المسلم؟ نزاع خاض فيه الفقهاء والمتكلمون والفلاسفة ويستثمره السياسيون وقد وجد له سبيلا التسلل السهل الى البيئة الحاضنة للسياسة العراقية . فهذه البيئة تعتمد دائما منطق التجريب المستند الى الذاكرة والمخيال والمفتقد للتراكم . ان هذا الوضع الملتبس مرتبط بنظام التسمية الذي لم يخضع لاصلاح ديني اسلامي ضروري كانت قد تقوضت اسسه منذ ايام السلاجقة . ففي هذه الفترة «تجرات «الدولة على فرض مذهب رسمي لها . شهدت بعد ذلك وبفعل عوامل الضغط والاكراه والاقبية السرية ازدهارا مستمرا لفكرة الفرقة الناجية . ولابد لاغلال واسلحة هذه الفرقة ان تعوق أي جهد للفرق «الاخرى» اذ ان هذا الجهد الاخير يمس «الاصول او الفروع» باختلاف الزمان والمكان وطبيعة المتغيرات الحاكمة .

وعالم الدين العراقي الفاعل لابد ان يمر عبر هذا الموشور الصعب من تماسك فكرة الفرقة الناجية في الذهن العام وتحولها الى قاعدة في العمل السياسي لا تقتصر على الاسلاميين فهي تتوزع بعدالة غريبة على الاصوليات التقليدية القومية واليسارية فضلا عن هيكلة وعي الانسان العام .

وازاء ضعف الوعي بالذات لدى الفئات والطبقات الاجتماعية فان دور عالم الدين العراقي الاصلاحي المتنور يتبلور ايجابيا في هذه المناخات .

يمكن القول دون مجازفة انه يمكن ان يساهم باعادة توجيه تاريخ العراق اذا امكن له فهم اسرار هذه المعادلة وتفكيك شيفراتها ثم اعادة التركيب . المحصلة النهائية لهذه الجهود تعني تصحيح نظام التسمية بالغاء التعارض بين المسلم والمواطن .

٢ - الارث . . حبائل التاريخ

تنطلق القوى الاسلامية في اكتشافها تجربة الحكم من اسس قلقة لتاريخ بلا تاصيل ولا تراكم سياسيين . ان تجربة الحكم في الامبراطورية ثم الدولة الاسلامية عبرت عن اكثر الصعوبات التي حجمت القوى الاجتماعية ان تبلغ مستوى التحقق المطلوب . وكان عالم الاجتماع الالماني الشهير ماكس فيبر «١٨٦٤ - ١٩٢٠» قد تساءل عن سر اختفاء اي تراكم راسمالي في الاسلام برغم انه الدين الاكثر دنيوية من المسيحية «بحسب منظوره» ويعني الاكثر ارتباطا بنظام ما نسميه في مصطلحاتنا المقاصدية والمصلحة . بالطبع لم يجب فيبر عن السؤال لكن تاريخ الدولة في اسلام يجيب عن ذلك بفصاحته المعهودة فالدولة العربية الاسلامية نتاج لتغالب القوة . ولم يكن الفقه بمعزل عن هذا التشابك العلائقي الصعب فاوجبوا

مرغمين طاعة امارة الاستيلاء والتي حسن من شروطها بعض الشئ جمال الدين الافغاني بفكرة المستبد العادل . فارث الاسلاميين العراقيين يتحدر من هذا التاريخ الصعب الذي يضع ممثليه امام مخيال ينظر اليهم بطهرية لا تناسب «دنس «السياسة وكواليسها والحبائل الضرورية التي تفرض ضروراتها على السياسي الا يكون نفسه وخياره العميق ازاء الوظيفة التي اختارها او وضعته المقادير ازاء مسؤولياتها حتى لو اراد ذلك . وفي النظرية الشيعية يبرز هذا الارث بصورة اكثر تركيبا ازاء شخصيات شكلت صناعة هائلة للمعنى مثل شخصية الامام علي وابنائه وبقية السادة من اهل البيت الذين عارضوا السلطة السياسية الملكية باشكال مختلفة اهمها محاولة بناء الوعي الفردي بنظرية الحقوق . فالمخيال الشيعي ينظر برومانسية ممزوجة بفكر بطولي مفارق لعلماء الدين والذين اضافة الى هذا الماضي الممتد الذي يغذي الروح قادوا حديثا ثورة العشرين ثم اختنقت رقابهم بعد ذلك بمشانق النظام السابق والجالسين دوما على المنابر يسردون قصة الذبيح .

يمكن للمعارض الاسلامي وغيره ان يبحر في هذا المحيط بسلامة وان ينجز بسهولة نسبية فعلا سياسيا . اما في السلطة فان الامر مختلف . فمن باب يقف عالم الدين امام سيل من الفتاوى والاشكالات النظرية المتعلقة بتكييف الفقه الاسلامي مع متغيرات الحياة ومن الجهة الاخرى فان مطالب البكائين

على الذبيح لا تستطيع الانتظار . فالدموع المذروفة تعبير عميق عن سايكولوجيا مطلبية تستطيع الانتظار «سلبيا «دهورا ودهور لكنها لا تستجيب بسهولة لتعثرات «ضرورية» لعالم من علماء الدين وقد قذفته الاقدار في لعبة السياسية بالمشرق او تورط بالسلطة . انه المركب الاسلامي الصعب والعراقي الاصعب .

ولا يخلو هذا المركب من الثنائيات العراقية التقليدية التي حكمت الحياة والوجود مستريحة من «البعد الثالث» الذي يمثل خيارا وسطا بين طرفين . فللولاية العامة والخاصة حدودا مثل حدود ثنائيات اخرى «الاصالة والمعاصرة - المادية والروحية» وقد تمت اضافة اهل الداخل والخارج بعد سقوط النظام على مستوى الكتابة والسياسة ايضا .

يتحرك القادة التاريخيون في لحظات التحول البنيوي في التجارب العالمية الناجحة في محيط من السهولة النسبية قد يكون الارث التاريخي احد اسباب ليونتها . هكذا بالضبط تحرك ديغول المرتبط بمونتسكيو والقافز دون عصا الزانة العراقية الى ارسطو ومثله غاندي الماسك بذيل البقرة المقدسة . لكن رجل المؤسسة الدينية في العراق لابد ان يمر بمطهر مجالس البكاء وقدراتها الضاغطة التي تشكل ناموسا حاكما «مسكوتا عنه» اذ يمر عبر سلطة الجماهير التي اختزلت سلطة الشعب . ان ما يرسم ملامح الصورة المعقدة هي العقود الاربع الصدامية

التـي تسـتند الـى قـرون اربـع عثمانيـة بنفـس درجـة التخريـب المنظـم للعقلانيـة ولمجـالات التفكيـر المنضبـط المتراكـم .

لـم تسـتطع تقاليـد الفكـر العربـي الحديـث انشـاء منظومـة مفاهيمية قـادرة علـى وصـف الواقـع تمهيـدا لاعـادة تركيـب الوقائـع . وهـذا الحـال يخـص المجـال السياسـي والدينـي اكثـر مـن غيـره . وعلـى ذلـك فـان عالـم الديـن «الملتـزم «فـي العـراق المتصـدي للعمـل السياسـي يحـارب علـى اكثـر مـن جبهـة فـي وقـت واحـد . واكثـر هـذه الجبهـات تعقيـدا هـي فـك الارتبـاط فـي الذهـن العـام كمـا يعكسـها التبسـيط الاعلامـي بيـن عالـم الديـن والحقيقـة المقدسـة لذاتهـا . ان ذلـك قـد يسـمى اصلاحـا دينيـا وقـد يعتبـر ترشـيدا فكريـا والحـال فـان ضعـف منظومـة الفكـر العربـي الاسـلامي عـن انتـاج مقولاتهـا الخاصـة هـي التـي تحكـم بتفلـت التسـميات فضلا عـن متجهاتهـا وقدراتهـا علـى الفاعليـة وتنظيـم المجتمـع . وفـي كل النقـاط التـي يتـم تناولهـا فـي هـذا المـكان او غيـره تبـرز علـى الواجهـة وفـي العمـق ايضـا سـياقات الاصـلاح بمختلـف تسـمياته كـي تصحـح العلاقـة بيـن عالـم الديـن وشـعبه وعلاقـة هـذا الشـعب بالتاريـخ . ان التبـاس هـذه العلاقـة لا يخـص علمـاء الديـن بجمهورهـم وشـعبهم ويتعـدى ذلـك الـى مشـكلة مزمنـة فـي الحيـاة العربيـة منـذ مقولـة الخـوارج ان لا حكـم الا لله وقـد جـاءت المقولـة نفسـها فـي سـياق تاسيسـي غريـب للتاريـخ العربـي فـي حادثـة رفـع مصحـف الشـام الكبيـر .

رفض الامام علي هذا المنطق الشكلاني الصحراوي التبسيطي ولم ينافق جماهيره عندما قرر ان هذا المرفوع على اسنة الرماح حبر وورق وان القران الشريف ما تنطق به قلوب الرجال . ف «مسؤولية» عالم الدين في المرحلة العراقية الحالية شديدة التركيب والازدواج والتعقيد . وفي هذا السياق ننحي دائما الحديث عن علماء الدين التقليديين الذين «احترفوا» او توارثوا مهنة ولم يتبنوا خيارا عميقا يمكن ان يرتب بعد ذلك احكاما تصلح للتعميم والقياس . وهذه المهمة المركبة دائما ما تعود الى بقاء الشعب العراقي اسيرا لغرائزية سايكولوجيا المقولات التحريضية والتشكيكية والاستناد اكثر الى اصول التدين الشعبي المنتج للشعبوية السياسية الضاجة وغير المنتجة . وهذا العالم الملتزم الواعي لابعاد هذه المعادلة لا شك يخوض صراعا تاريخيا بما ينطوي عليه المفهوم من عسر وصعوبة في مجتمعات لا تاريخية . أي انها تفتقد التراكم الضروري القادر على صناعة المعنى دون العودة دائما الى نقطة الصفر المتعبة .

يسرد شبلي الملاط في كتابه «تجديد الفقه الاسلامي (١) «بكفاءة نادرة صعوبات رجل الدين في عالم السياسة انطلاقا من مشكلات الارث التاريخي الذي عنونه ب «البنية الداخلية والشرعية التاريخية» وطبيعة المعالجات الناجعة التي مكنت كاريزما الامام الخميني من انجاح مشروع مجلس الامناء ودور الفقيه في الدستور الايراني واصفا محصلة ذلك ب «تقليص

نطاق الشريعة ص ١٢٣» . ولم يكن من اختصاص او دور شبلي ملاط بلغته الرائعة المرور على العلاقة بين الدولة والامة في ايران التي اتاحت هذا المجال لعالم الدين الايراني ان يقود مرحلة او ثورة «العودة الى الذات» التي اقلقت بقوة ضمير وامتلكت مشاعر الدكتور علي شريعتي .

استطاعت نخبة دينية عراقية «دون ال التعريف» المساهمة بكفاءة في الحوارات التي حاولت وتحاول ترميم الخراب العراقي الطويل . وقد انجزت بهذا الصدد دستورا «بولادة قيصرية» عبر عن امكانية وبراعة في عبور اصعب لحظات التاريخ العراقي . وعلى العكس من التداول الاعلامي ذي الاهداف المسبقة فان انجاز هذا الدستور اخذا في الاعتبار ظروف الاقليم والعالم يعد انجازا عراقيا فريدا ووثيقة تنويرية . لكن مشكلات اللغة ووجوه التاويل وضعف اتصال الامة بالدولة في العراق لم يجعل لهذا الدستور قدرة ان يكون دينامية داخلية لعملية سياسية ناجحة . فاضحى مثل وصف الامام علي للقران الكريم حمال اوجه سبب وما يزال مشكلات على اكثر من صعيد .

يتحدد دور عالم الدين العراقي في المرحلة القادمة بطريقة استخدامه الخبرة الفريدة التي استطاع ان يعيها خاصة في ظروف التركيب العراقي الفريد . وازاء مشكلات مثل الفيدرالية والمواطنة كقاعدة للحقوق وضعف هياكل الدولة والانقلاب

العالمي فان دور عالم الدين يتكثف في امكانه المشاركة الفاعلة «والمحورية» في تشكيل والانخراط ب «الكتلة التاريخية» .

٣ - سوسيولوجيا النخبة وانثربولوجيا الجماهير

على الرغم من الاجتراح العظيم للشعوب العربية في الثورات الشعبية الاخيرة فما تزال لنظرية الركود التاريخي اغراءات خاصة . وحتى تنضج هذه الثورات ثمراتها الصعبة في ترجمة نظرية الحق الى مؤسسات الحقوق داخل المنظومة المفاهيمية العربية الاسلامية يبقى لمنظور الركود التاريخي جاذبية تفسيرية خاصة . فالنخبة المتصدية للعملية السياسية في العراق والاسلامية بضمنها تتعاطى السياسة بقوانينها وقواعدها أي بالارقام والعلائق الدولية والجغرافيا السياسية والموازنات والاجور . . الخ .

وعلى رغم التمايزات داخل ممثلي الاسلام السياسي في مقادير «جرعة» الواقعية السياسية المطلوبة فلابد لهذه الجرعة ان تزيد حتى لدى المشككين او التقليديين او المتفاجئين حتى يستقيم الوصف بعد ذلك بانهم سياسيون . ان المسافة الفاصلة بين النظرة «الطهرية «لعلماء الدين وواقع السياسة ومنحدراتها قد تقارب بالنسبة بين التفكير الاجتماعي للنخبة وبضمنها الدينية السياسية ازاء ميثولوجيا الجماهير . ولان الشعب «القانوني» غائب في هذا التكوين التاريخي الملغز فان هذه المسافة تضيق او تتسع بحسب قدرات علماء

الديـن الفاعليـن واهـم علامـات الفاعليـة التوفـر علـى جناحيهـا : الرغبـة والارادة . وهـذا التوصيـف ليـس معياريـا ويبقـى ثابتـا عنـد حـدود الوصـف ازاء انثربولوجيـا الشـعب ذي الثقافـة المسـترخية فـي ذاكـرة التاريـخ علـى الرغـم مـن كل التحـولات التـي اصابـت نظـام الهيكلـة السياسـي فـي العالميـن الغربـي والاسـيوي وبعـض الاميركـي اللاتينـي وحتـى اكثـر افريقيـا . ببسـاطة يمكـن اختـزال العمـل السياسـي او تعريفـه بانـه توسـط للفاعليـن السياسـيين بيـن التاريـخ والشـعب . وبمقـدار فاعليـة هـذا التوسـط تتبلـور ارادة عامـة قـادرة علـى انجـاز المهـام التاريخيـة مثـل بنـاء الـدول او تطورهـا او المحافظـة علـى وتائـر هـذا التطـور . والنخبـة العراقيـة باختـلاف اوصافهـا ليسـت علـى صلـة حميمـة بشـعبها ولا يعـود ذلـك الـى رغبـة كامنـة فقـد اتسـعت المسـافة بيـن الوجـود الشـعبي والتكويـن النخبـوي فـي الرعـاق ربمـا اكثـر مـن دول المحيـط والاقليـم باسـباب مـن الظـروف التاريخيـة الصعبـة والظاهـرة الاسـتعمارية والقهـر الجغرافـي الـذي يعانيـه العـراق . لهـذه العوامـل مجتمعـة وربمـا لغيرهـا لـم تتخلـق قـدرات النخبـة العراقيـة سوسـيولوجيا لترويـض «وحـش» الانثربولوجيـا المتحكمـة بالمـزاج والتفكيـر والتنظيـم العـام لجمهورهـا . الاخطـر مـن كل ذلـك عندمـا تحـاول هـذه النخبـة اسـتثمار «الوحـش «فتتحـول اسـيرة هـذا الترويـض الـذي قـد يفقدهـا فـي النهايـة أي اثـر لفعـل تاريخـي لازم ضـروري ومتراكـم .

يتمدد العالم وثقافته اليوم افقيا بطريقة ليست مسبوقة . لكنها بالتاكيد ملحوقة بما هو اكثر اتساعا وتمددا . ومهمة عالم الدين ان يبقي على صلته مع هذا التمدد الافقي العلائقي خاصة في حواضن الساحر الهائل المتمثل بالميديا الاعلامية .

٤ – تشيع وتسنن

لم «يجرؤ» احد على وصف العلاقة الشيعية السنية في العراق كونها تناقض بنيوي وليس عارضا . وعلى الرغم مما تنطق به الحروف والكلمات على السواء اضافة الى شلل الدولة الحديثة وعجزها بسبب ذلك التناقض على ان تكون اداة للتوحد والاندماج فان احساسا طاغيا بالرعب من اعتبار هذا التناقض بنيويا وموجها للتاريخ العراقي . اذ ان الفكر والثقافة العراقية لا تستطيع الخروج عن طابعها التبشيري واذا خرجت عن ذلك فان جهاز العزل الوظيفي الذي ابتنته الثقافة العربية والعراقية لنفسها قادر بسهولة على حجب تاثيرات الحروف والكلمات التي تتجه الى المعنى دون مهادنة للتبشيرية .

ومن الصعب الالمام بالتركيب المعقد لتحولات الشيعية والسنية في العراق منذ مشكلات الكلام وسيادة الاشعرية والمدارس النظامية والاعتقاد القادري مضافا اليها قهرا جغرافيا وضع العراق ممددا على حواف الجزيرة العربية والاناضول وزاكروس .

ورجل الدين العراقي في المؤسسة السياسية «مثل بقية المؤسسات» لن يستطيع الخروج حتى لو اراد من هذا التركيب المعقد اذا لم يكن التركيب نفسه بساطه السحري للتحليق في عوالم يقررها هو او جمهوره او القوى المتغلبة .

لم تفلح الدولة العراقية الحديثة ان تكون عامل ادماج لمواطنيها واكتفت كل الاطراف برومانسية التقريب الذي يعني بالنتيجة تاكيدا للتمايز المفضي للتباعد . انها دولة تحديثية وليست حديثة . اذ لم يدخل الفكر العراقي والثقافة في دورة تنميط حقوقي يتم خلالها تنميط الانسان العام على الانضباط القانوني الذي يخص ويمس صميم الممارسة الاخلاقية في مطلق المجتمعات . وكانت رسل الله في بعض احوال التركيب الصعب قد استياست واشتكت ذلك الى بارئها . وبدل الشكوى يتحول العاملون عليها من العلماء وقد وجدوا انفسهم في لعبة السلطة الى الانغماس عميقا في لعبة تمثل الرمزيات التاريخية في الحقيقة والتبشير بالتقريب «او الاندماج » في الواقع «الاعلام او أي واجهة اخرى» .

والنتيجة ان امكانية رجل الدين تتقوض بفعل هذا الانهاك الذي يمارسه النزيف التاريخي فيثقل عليه ضميره ازاء تاريخ البلاد معلقا بين تاريخ ملغز وحاضر مركب ومستقبل مجهول . وبادراكه العلاقة المضطربة بين وحدات الزمن الثلاث لن يعثر هذا العامل على قاعدة اجتماعية كالتي حصل عليها الامام

الخميني في ظروف استثنائية لا اعتقد انها قابلة للتكرار على صعيد التنظيم العلائقي للدولة الحديثة خاصة في العراق .

وعبورا لحواجز التبشيريات فان النظام الفيدرالي في العراق قد يشكل قاعدة جديدة لصراع منتج . ان ذلك يضمر فكرة ان الصراع في العراق وبمختلف تمظهراته لم يكن صراعا منتجا اذ ان التعريف بالسلب هو الذي شكل العلائق الرابطة للحراك الاجتماعي والسياسي في البلاد . ودون التوغل عميقا ففي نظام الدولة الحديثة قد ابتدا التعريف بالسلب اولا بعجز النخبة العراقية عن انتخاب ملك على العراق فانتدبوا فيصلا مؤسس الدولة العراقية الحديثة الحجازي نافذ البصيرة الذي ادرك منذ الوهلة الاولى الفاصل المتسع بين الامة والدولة في العراق . عبر الملك الحجازي الشريد عن هذا الفاصل بلغة سياسية محترفة في فترة مبكرة عندما لم يكن الانشاء السياسي في العراق قادرا على رؤية هذه الفاصلة بتماسك معرفي والتزام اخلاقي كالذي عبر عنه الملك الحجازي في بغداد .

اخذ التعريف بالسلب طابعا عراقيا مترافقا مع ظروف الدولة الريعية والقهر الجغرافي . ولان السرديات الدينية التقليدية ليست قادرة على مغامرة الدخول في هذه المعادلة فقد ظل الكردي يعرف نفسه سلبا بمواجهة العربي وذات التعريف السلبي ينطبق على التعريف بين التشيع والتسنن في تبادل التاثير كل هذه الفترة الطويلة من الزمن . المشكلة الاكثر خطورة

ان الجمهورية العراقية العلمانية منذ طورها الثاني اعتمدت نظام الملية الطائفي مجالا حيويا لدفاعاتها في السيطرة على البلاد .

والظرف الدولي موات تماما لهذا العسف والتعريف بالسلب فقد كان الغرب نفسه يتعرف على نفسه ازاء «امبراطورية الشر» السوفييتية فيما يبث العالم الشيوعي سعادة في افراده بيوتوبيا تقويض «التوحش «الراسمالي . اما جمال عبد الناصر وناصريته فقد اضاف وقودا لهذا السر الذي لا يجرؤ العراقيون على تسميته حتى لو كانوا اسوا ضحايا لعمليات التعريف بالسلب وحتى لو استغرقت هذه العملية قرنا كاملا من الزمن يستند على حائط من اربعة قرون يمكن ان تكون ستا او ثمانية او اكثر فلن يختلف الامر كثيرا!

بهذه السيولة المعرفية والتسيب العلائقي تمارس القوة سطوتها ويعجز الفكر عن مجرد تسميتها . والشواهد ليست محل ضرورة في هذا المقام . وحتى العملية السياسية في العراق فقد ارتهنت حداثتها الى هذا المخيال المازوم الذي عبر عن نفسه بالطريقة التي كان شتراوس قد عبر عنها ببلاغة في قدرة الاسطورة ان تشكل نظاما موازيا للحداثة تقوم عليه العلائق والروابط بين القوى الاجتماعية التي تشكل في النهاية شعبا ودولة لا تفرق ان تكون ملكية او جمهورية مشيخة او سلطنة . فالمهم انها جزء منسلخ عن امبراطورية ما زال يحمل علائقها وروحها ومجالها الحيوي في التنظيم .

ان التعريف بالسلب يمكن ان يسعفه منظور يسمى «الكوزمولوجيا» . وهذا المنظور اوسع من الايديولوجيا واكثر قدرة على احتواء التعريف بالسلب الذي يواجهه عالم الدين العراقي في تصديه للسياسة والمساهمة في بناء الدولة الحديثة . فالكوزمولوجيا تعني ان لكل مدنية او حضارة تصور خاص عن نفسها وعلائقها ونظرتها الى اساسيات الوجود فيزيقا وميتافيزيقيا . وفي سياق هذه النظرة تتحدد معالم النظرة الى «الاخر» . ولئن كان الفكر الغربي قد قصر مفهوم الكوزمولوجيا على الحضارات او المدنيات باعتبارها وحدات تحت امبراطورية فانه بالتاكيد يعني انها اكثر من طوائف او تكوينات ما قبل الدولة الحديثة . فاي مصطلح يحمل بالنتيجة الظروف التي ساعدت على ولادته . وعلى ذلك فالكوزمولوجيا ابن يملك نفس شرعية الدولة الحديثة والاعلام والاندماج الاجتماعي في علائق العرب والمسلمين بعد انسلاخهم عن الرحم العثماني .

كان منظرا مبهرا ل «اللويا جيرغا» بان يجتمع رجال افغانيون مع نساء افغانيات ليتدارسوا عقدا اجتماعيا افغانيا تنتظره رجال الباشتون معلقة في الجبال والمخيال التاريخي كي تنقض عليه مدركة بحسها «الكوزمولوجي «هشاشة هذه التكوينات التي كان الملك فيصل قد وضع اصبعه عليها بفرادة نادرة .

وكانت نفس الشاشات قد نقلت صورا لعلماء دين عراقيين يجتمعون مع يساريين وقوميين ونساء لانجاز مهمة العقد الاجتماعي . كانت المهمة العراقية مثل نظيرتها الافغانية صعبة في العثور على القوى الاجتماعية الحاضنة لهذا العقد الجديد . ومهمة رجل الدين الفاعل في هذا المنعطف اكثر صعوبة . فالتعريف بالسلب ما يزال يشكل الحضور الاكثر توجيها وقدرة من عوامل التعريف بالايجاب . أي منطق التوافق الذي استند عليه الثلاثي الجنوب افريقي «القس ديزموند توتو والسجين الذي تحول الى بطل قومي نيلسون مانديلا ودي كليرك ممثل الاقلية العنصرية البيضاء» .

يتحدد دور عالم الدين العراقي في هذه المرحلة باعتقادي بادراكه المعمق لفكرة اصالة المجتمع . والتي يمكن ترجمتها في العراق بان التقريب «السياسي» بين التشيع والتسنن مهمة اجتماعية وليست دينية . فلم تفلح السرديات الدينية باختلاف المراحل التاريخية سوى بتعميق الفجوة «الحقيقة او المفتعلة «بين المنهجين . وان الممارسات الاجتماعية والسياسات المدنية هي وحدها القادرة على انجاز مهمة التخفيف من اثار الانقسام «البنيوي» الى مصاف التناقضات الثانوية او غير الفاعلة والضاغطة على عملية اعادة البناء . انها من اصعب المهمات على الاطلاق .

٥ - الجمهور والشعب

يلتصق عالم الدين الاسلامي عامة بتاريخ الامة اكثر من واقع الدولة . هذا على الرغم من اتجاهات لانبعاث دين وطني يحافظ على الاصول العامة ويعالج مشكلات البلدان وفق منهج مقاصدي واقعي . ويسجل بهذا الصدد نجاح للايرانيين والاتراك والماليزيين . ففي ثقافة هذه البلدان تعتبر الثقافة الدينية «وليس الدين» جزءا من المشروع الوطني .لكن ظروف العراق المركبة لم تسمح بهذا الفصل الضروري الذي يمكنه اطلاق يد العامل في السياسة خاصة من علماء الدين ان يتحرر من ثقل محمولات فكرة الامة ازاء الدولة . على ان الامة في الاسلام لا تعني المصطلح الشائع حول الامة في الغرب التي يحاول الانشاء السياسي الحالي اعتبارها جسرا للحداثة اذ ان ارتباط الامة بالدولة يفك اغتراب الدولة ويتيح للامة التعبير عن نفسها بعفوية وقوة .

وازاء ذلك فان مفارقة تحكم وجود عالم الدين في السياسة العراقية . فالظروف الانتخابية او كما تسمى مجازا اللعبة الديموقراطية تقتضي ان يرتبط بالجمهور او حتى ب «جمهور» أي دون ال التعريف . ونوعية الجمهور ترتبط بانتمائه الطائفي . فيما ثقافة هذا الرجل والهيكلة الادراكية النوعية للحياة ترتبط بالامة . ولان نقاط الالتقاء بين الامة والدولة وحتى ليست مرئية فان عالم الدين وقد «تورط» في العمل السياسي سوف يلملم اوراقه بالنتيجة اما بحثا عن مجرد خلاص كما فعل

النائينـي او ان يبتنـي لنفسـه جـدارا مـن عزلـة تمنعـه التواصـل الحـي حسـب قواعـد «اللعبـة» . والصـورة ليسـت كئيبـة لهـذا الحـد اذ ان الالتـزام والصبـر والتنسـيق التكاملـي ينابيـع يمكـن ان تثمـر عـن واقـع اخـر .

عالـم الديـن فـي اللحظـة العراقيـة مـن اكثـر الفاعليـن قـدرة علـى اجتـراح معادلـة تحويـل الشـعب العراقـي مـن الغرائزيـة الجماهيريـة او السـكون التاريخـي الـى المثـال القانونـي . ورجـل الديـن المعنـي بهـذا التحـول يعنـي ضـرورة وعمـلا الـذي يرتبـط بالمفاهيـم الصميمـة والاكثـر عمقـا للاصـلاح الدينـي . انـه لا يمـارس هـذا الاصـلاح شـرطا فـي اصولـه النظريـة او رافعاتـه الكلاميـة والفلسـفية اذ ان الاسـتناد الـى كيميـاء المقاصديـة مـع قليـل مـن حـب «العامـة!» قـد يكفـي لذلـك . اذ ان الخصومـة بيـن عالـم الديـن والعامـة احـدى عقبـات تحـول هـذا العالـم الـى ريـادة عمليـة تغييـر التاريـخ فـي العـراق .

يعـود الحـذر بيـن عالـم الديـن والعامـة فـي العـراق الـى الارث التاريخـي خاصـة مـا يرتبـط بالذاكـرة القاسـية لمـا جـرى للاماميـن العظيميـن الحسـن والحسـين اضافـة الـى الظـروف الاكثـر قسـاوة والتـي اثمـرت نهجـا فريـدا للبلاغـة اجترحـه اميـر المؤمنيـن وهـو يحتسـب فـي الكوفـة بيـن جاداتها ووعـورة نفـوس اصحابهـا وخرائط الادراك المتوحشـة المتقاطعـة التـي تفتـرس انتاجهـم للمعنـى .

المفارقة التي تسكن هذه الازمة حاجة كلا الطرفين الى بعضهما الاخر . فعالم الدين ليس المتوحد الصوفي الذي يكتفي بمزوده المعرفي ولغته المشفرة . فمكانه المنبر والحسينية وقد اضيف اليهما البرلمان والاعلام ومؤسسات الدولة في السنوات القليلة الماضية . انها تجربة عراقية تمتلك صفات تخص عراقيتها وتبحث عن اتساق داخل هذه «العرقنة «مع ما تشترك به مع نظيراتها العربيات والاسلاميات . واقرب الامثلة على المصالحات التي وجهت التاريخ تلك التي تبناها حزب المؤتمر الوطني في الهند وحزب العدالة والتنمية التركي . لقد كسر هذان الحزبان تابوهات التاريخ وشيفرات اللغة وكيمياء الانسداد العلائقي بين النخبة والجمهور . استمر حزب المؤتمر الوطني الهندي محورا للعمل السياسي حتى اذا كان رمزه الداخلي العميق البقرة المقدسة بعمقها الرمزي التسبيطي البدائي والساذج . فيما اتصل حزب العدالة والتنمية بمزيج البكداشية والتصوف السني المعتدل والفقه الحنفي واصول الحداثة الغربية حتى طرق ابواب الاتحاد الاوروبي بقوة فارضا نفسه لاعبا في الداخل التركي امام حراس الهيكل الاتاتوركي من العسكريين وكذلك في المنطقة والاقليم على حد سواء .

يفتقد علماء الدين العراقيون العاملون في السياسة الى اكتشاف منطق المصالحات التاريخية القادرة على اكساب التاريخ قدرة على انتاج معنى اخر غير الذي اعتادت لغة الانشاء التقليدي

ان تدافع عنه حتى تصل به الى مرتبة المقدسات . يضاف الى ذلك «البنية التحتية «للتعليم الديني المستندة في اغلبها الى معارف شكلية قد تسقم الضمير وتمنعه من رؤية حقائق الواقع بعد تمرسه بنظريات التوالد الذهني للمعارف خارج العالم الفسيح وتقلباته المذهلة اليومية .

عبر الشهيد محمد باقر الصدر عن هذا المعنى بان العلم قد يملا عقل الانسان لكنه لن يغني ضميره . وكانت مؤسسة الازهر والزيتونة وقم قد ادركت الفارق بين علوم التوالد الذهني والعلوم العصرية خاصة الانسانيات التي اقتحمت اسوار اللاهوت بالالسنيات والفيلولوجيا .

يمثل دراماتيك التحول العالمي احدى اهم مشكلات عالم الدين في خوضه برزخ السياسة الفاصل بين تحققه النفسي وواجبه الاجتماعي . فالثورة الجنسية «الغربية» تطرق ابواب العالم الاسلامي . و «النخبة» المثقفة تحاكي جماهير موزعة مثل الاقطاعات المعرفية لا تشكل مجتمعا متكاملا عضويا يستطيع التعبير عن نفسه في منظومة حقوقية تعبر عن «شعب» . والحال فان المجتمع العراقي اقطاعات موزعة على شعبويات صراعية غير منتجة . والتاثير الاكثر قدرة على تحويل هذه المسارات هو لعالم الدين . فاحدى اهم استفهامات وحيرة سوسيولوجيي الغرب بقاء الاسلام قوة فاعلة تشريعية في المجتمع وموجهة للهيكل الادراكي للانسان العام .

بحزمة واحدة يستطيع عالم الدين العراقي التبصر في مشكلات التوافق مع الحداثة الغربية بالتساوق مع اكراهات الداخل سواء بما يخصه هو «الاقطاع الديني السياسي التقليدي» او الشعبويات الجماهيرية الغرائزية التي لا يمكن ان تؤلف امة ولا حتى دولة بالمعنى الحديث .

عن المعهد العراقي للحوار

المعهد العراقي للحوار مؤسسة فكرية بحثية ، تعنى بالدراسات والتخطيط الستراتيجي ، تأسست بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ ، لتقوم بمهمة صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال الرصد المكثف للأحداث وتطوراتها وعرضها على المختصين ومناقشتها من خلال ندوات و ورش عمل وطاولات بحث مستمرة ، للخروج بحلول متوقعة لما يعترض العملية الديمقراطية الناشئة من عقبات و اعاقات .

يتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من كل مفاصل الدولة ؛ عبر المشرف العام الشيخ د . همام حمودي الذي يعد من صانعي القرار في البلاد ، وعبر اعضائه الذي لهم اتصال مباشر بقادة البلاد جميعا وبمختلف توجهاتهم الفكرية والايديولوجية والسياسية .

مجلة حوار الفكر الفصلية

يصدر المعهد العراقي للحوار مجلة (حوار الفكر) الفصلية الفكرية كل ثلاثة اشهر وقد وصل لغاية شهر حزيران ٢٠٢١ الى ٢٧ عدداً ، يحتوي كل عدد على ملف لاهم ما يشغل ذوي الشان والمختصين من امور تقع في طريق او تعترض بناء الدولة العراقية الحديثة ، ومنها :

- الارهاب في العراق .
- أزمة المياه في العراق .

- معوقات التحول الديمقراطي في العراق .
- اعادة بناء الدولة . . صياغات الحل .
- المرأة في ظل الدستور العراقي الجديد .
- مدخل لتحسين مستوى جودت عمليات نشر التقنيات الزراعية .
- الانتخابات النزيهة ودور الاعلام فيها .
- الانتخابات البرلمانية العراقية .
- احداث الموصل . . تداعيات الازمة واثارها .
- الحشد الشعبي . . مقاربات تاريخية وسياسية .
- البرنامج الحكومي بين النظرية والتطبيق الاداري .
- الحرب على داعش . . العالم يستنفر ضد الارهاب .
- الاقتصاد العراقي . . بين الريعية والتنوع .
- خيارات ما بعد الانتصار .
- التعليم ما بعد الانتصار . . صناعة انسان وبناء دولة .
- دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية الداخلية العراقية .

الموسم الثقافي السنوي

يقيم المعهد العراقي للحوار موسماً ثقافياً سنوياً في شهر رمضان ، يستمر لعدة ايام ، يحاضر فيه جملة من المختصين في

الموضوعـات الحيـة المتعلقـة بالشـأن العراقـي والاقليمـي والدولـي .

كان من ابرز موضوعاته :

- رمضان الانتصار . . فرصة للحوار والتنمية
- رؤى في الشأن العراقي
- معاً لبناء العراق ، الانسان والمؤسسات .
- شيعة العراق . . الى أين؟

ابرز نشاطات المعهد :

اقام المعهد ندوات وحلقات نقاشية تجاوزت ال٨٠ برنامجاً الى حين صدور هذا الملخص التعريفي كان من ابرزها :

- نـدوة دور الدبلوماسـية فـي عمليـة التنميـة الكوريـة الجنوبيـة (السـفير الكـوري الجنوبـي فـي بغـداد هيـان ميونـغ كيـم .

- التطورات السياسـية وعلاقـة الحكومـة الاتحاديـة بالاقليـم (نائـب رئيـس الـوزراء العراقـي الاسـبق ، عضـو المكتـب السياسـي للاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني د . برهـم صالـح .

- برنامج حوار الشباب .

- التجربـة البرازيليـة ٠٠ اسـباب الصعـود (السـفير البرازيلـي فـي بغـداد انـور النحـاس) .

- الدفـع بالآجـل (رئيـس اللجنـة الماليـة النيابيـة د . احمـد الجلبـي) .

- ازمة الحضارة الاسلامية (وزير المالية السابق د . علي عبد الامير علاوي) .

- وزارة التعليم العالي بين الواقع والطموح (وزير التعليم العالي الاستاذ علي الاديب) .

- حلقة نقاشية (رئيس مركز البحوث والدراسات الستراتيجية في طهران د . حسين اكبري) .

- الهند ٠٠ تعددية مفرطة وعملقة اقتصادية (السفير الهندي في بغداد سوريش كية) .

- السياسة المالية والاقتصادية للموازنة الاتحادية (د . حيدر العبادي رئيس الوزراء) .

- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات) .

- ورشة عمل مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين - الاليات والمعوقات .

- حوار حول التجربة الصينية مع سفير العراق في الصين الدكتور عبد الكريم هاشم .

- العراق والخيارات الدولية لمواجهة الارهاب في مجلس النواب .

- حوار حول التجربة الصربية مع سفير صربيا في بغداد راديساف بيتروفيتش .

- حوار التردي المالي وانعكاساته على اداء الحكومة .

- حوار حول منطقة الشرق الاوسط بعد الاتفاق النووي ونهاية

داعش مع الدكتور كريم باكزاد رئيس مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس .

- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات) .

- جلسة حوارية لمناقشة المصادر المالية البديلة لدعم الحشد الشعبي .

- ندوة محددات السياسية الخارجية . . . التعامل مع ازمة قطر نموذجا مع السيد نزار الخير الله وكيل وزارة الخارجية .

- ندوة اعلام التوحش واليات المواجهة ٠٠كيف نحاصر الارهاب اعلامياً .

- ندوة الشباب وتحديث الخطاب الموجه اليهم .

- ندوة دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية بالتعاون مع لجنة العلاقات الخارجية النيابية .

حوار بغداد

يعد حوار بغداد علامة فارقة في عمل المعهد العراقي للحوار وهو تجمع حواري سنوي يُعقد في العاصمة العراقية بغداد ، ويستضيف عشرات المسؤولين السياسيين والامنيين ورجال الاعمال والاكاديميين من العراق والمنطقة والعالم لتبادل وجهات النظر ازاء التحديات المختلفة التي نواجهها معاً .

وتركزت نقاشات المؤتمر الاول الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ حول خيارات ما بعد الانتصار على داعش في

العـراق ، وتأثيـر ذلـك سياسـياً واقتصاديـاً وامنيـاً وثقافيـاً وعلـى مسـتوى العلاقـات الخارجيـة بيـن بلـدان المنطقـة التـي تشـهد موجـات عنـف مشـابهة .

يعتبـر حـوار بغـداد مسـاحة حـوار حـرة بـدون شـروط وقيـود يلتقـي فيهـا نخبـة مـن المفكريـن وصنـاع الـرأي والقـرار لوضـع الحلـول المناسـبة لاهـم مـا يواجـه بلداننـا مـن تحديـات مختلفـة .

اصدارات المعهد :

- العـراق فـي الوثائـق السـرية لـوزارة الخارجيـة الامريكيـة ١٩٥٥-١٩٥٧ .
- الدستور العراقي الدائم ٠٠ ماله وما عليه .
- نحو نظرة قرآنية لقضايا السياسة والمجتمع .(١٤ كراساً)
- ماذا يحتاج العراق في ضوء تجربة ثمان سنوات .
- إعادة بناء الدولة . . صياغات الحل (جزءان) .
- معوقات التحول الديمقراطي في العراق .
- الرؤى المستقبلية لتحقيق الامن المائي العربي .
- افـكار ورؤى فـي قضايـا عراقيـة - محاضـرات المرحـوم د . احمـد الجلبـي .
- الثقافة السياسية . . منطلق المفهوم وازمة التأسيس .

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار